مـقـدمـــة

إن دنقلا العجوز تعتبر مكانا ليس له مثيل في وادي النيل. فهي تمثل نموذجاً نادراً للبيئة الحية باستمرار من القرن السادس إلى التاسع عشر الميلادي. وقد تشكّلت المناظر الطبيعية الاستثنائية من خلال الأنشطة الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية والروحية على مدى ما يربو عن 1300 عام، وما زالت تنمو وتتطور إلى يومنا هذا. إنه تراث ذو أهمية محلية ووطنية وعالمية. إن دنقلا العجوز مدرجة حالياً في القائمة المؤقتة للتراث العالمي لليونيسكو. ومن بين عواصم الممالك النوبية الثلاثة، تعتبر دنقلا العجوز هي أفضل المواقع المحفوظة، بعد زوال فرس (عاصمة نوباتيا) تحت بحيرة النوبة وتضررت الأطلال في سوبا (عاصمة علوه) بشدة بسبب التوسع السكاني. ولا تقتصر السمات الفريدة للمكان على الآثار فحسب، حيث أن دنقلا العجوز ليست مدينة ميّتة ومُدمّرة، لكنها مدينة حيّة إلى حد كبير كجزء من حياة المجتمعات الحديثة.

كانت المنطقة الواقعة خلف الأسوار الحجرية الضخمة تمثّل قلب عاصمة العصور الوسطى. وقد تم بناء القصر الملكي والكنيسة بالإضافة إلى مساكن النُخبة داخل الحصن المطلّ على النيل. نمت المدينة وتوسّعت بشكل أكبر إلى ناحية الشمال مع مباني كنائس كبُرى وأحياء سكنية ممتدة ومنطقة صناعية - أفران الفخار وأفران الحديد. ويقع دير القديس أنطونيوس الكبير على بعد 1,5 كيلومتراً في اتجاه الشمال الشرقي من القلعة، حيث يمُثّل أقصى أطراف المدينة. وقد كان الجزء الجنوبي من الموقع أحدث منطقة مأهولة بالسُكّان في دنقلا العجوز. وتعتبر «القرية المهجورة» موطن أسلاف سُكّان الغدار، بكبول والقرى الأخرى

المجاورة. لا تزال مباني «القرية المهجورة» مملوكة لأحفاد الرعيل الأول من سكان الغدار. ونجد أن في اتجاه الشرق الصحراء امتدت على مر القرون مقابر المسلمين وتوسعت في اتجاه الجنوب. وتبدو للزوار مناظر أضرحة وقباب رجال الدين الإسلامي حيث لا يزال موقع المقابر يمثّل مكاناً للراحة بالنسبة للسُكّان المحليين الذين يمارس بعضهم حتى يومنا هذا طقوس دينيية في القباب.

تمت إعادة بناء قيام وانهيار دنقلا وحياة السُكّان فيها وعلاقاتها مع العالم الخارجي من خلال البقايا المادية، والتي تشمل الأعمال الفنية البارزة والمباني المقدّسة والمنازل الخاصة والأشياء المستوردة والمنتجة محلياً والمصادر التاريخية الغنية. أجرى علماء الآثار والمؤرخون تحقيقات مُكثّفة على مدى الستين سنة الماضية وأزاحوا الستار عن الكثير من تاريخ وتطوّر مركز المقرّة الحضري هذا. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير لفهم التطوّر السياسي والاجتماعي لتاريخها البالغ 1300 عام. تتطلب (تحتاج) المدينة، المترامية الأطراف كلياً على مساحة 200 هكتار (476.2 فداناً) وعُمق يزيد عن 12 متراً (في بعض المناطق) من الطبقات التاريخية تحت الأرض، إلى مزيد من العُقود للفحص الدقيق. يواصل المركز البولندي لآثار البحر الأبيض المتوسط التابع لجامعة وارسو بحثه وصيانة الموقع بالتعاون مع الهيئة القومية للآثار والمتاحف السودانية.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم لمحة عامة عن تاريخ حياة مدينة دنقلا العجوز منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر، وذلك من خلال الجمع بين المعرفة الأثرية والمحلية المُرتبطة بالمكان. كما يُقدم بعض الجوانب من العادات والتقاليد المحلية التي أضحت تندثر بسبب نمط الحياة المتغيّر بسرعة

خريطة للموقع تضم أهم المعالم التاريخية. (تصوير: أ. خلبوفسكي)

دنقلا العجوز، عاصمة مملكة المقرة (تصوير: أ. خلبوفسكي)

في السودان. وبهذه الطريقة يُقدّم هذا الكتاب للقراء الاستمرارية والتغيرات على مدى 1500 عام من الأنشطة البشرية في دنقلا العجوز.

يطرح القسم الأول من الكتاب مُقدّمة لارتباط المجتمعات بالمكان، ويتتبع القسم الثاني التاريخ الاجتماعي والسياسي لدنقلا العجوز. ويُمكن العثور على مُلخّص للبرامج التعاونية الأولى بين المجتمعات وعلماء الآثار في القسم الأخير. علاوة على النص الرئيسي، هناك بعض المواضيع التي تُزوّدنا بمعلومات مُتعمّقة حول المواضيع المختارة.

الموضوع الأول: حماية دنقلا العجوز

تُعتبر دنقلا العجوز تُراثاً مُشتركاً، فالموقع مُسجّل في القائمة الوطنية للآثار المجُدولة في السودان، ومحمي بموجب القانون السوداني ومرسوم حماية الآثار لسنة 1999م. الهيئة وهي المسؤولة عن حماية وإدارة الموقع. ومع ذلك، فإن القومية للآثار والمتاحف بالخرطوم حماية الأماكن التراثية هي مسؤولية الجميع - سُكّان القرى المجاورة وعلماء الآثار والزوّار وفوق ذلك الحكومة. ومن الوسائل المساعدة في حماية هذا المكان، فهم سبب أهميته والقيّم التي يمنحها للمجتمعات المحلية والسودانيين و البشرية.

لا تتعلق الحماية بالأطلال الموجودة في الموقع فحسب، حيث أن المعرفة والممارسات والعادات التقليدية في المجتمعات المجاورة آخذة في الاندثار وبعضها مُرتبط ارتباطاً مباشراً بتطور دنقلا

يجب على الجميع حماية التراث. (تصوير: ت. فوشيه)

العجوز مما يجعل المكان فريداً وهاماً. إن الوقوف على الممارسات الثقافية والاجتماعية في المجتمعات المحلية وتوثيقها يُعتبر أيضاً ضرورة مُلحّة لمستقبل هذا التراث المشترك.

لقد أضحى النهب والإتجار غير المشروع بالقطع الأثرية قصة مألوفة، للأسف، في محيط علم الآثار، تتنامى بشكل مضطرد بمعدل يُنذر بالخطر في جميع أنحاء السودان في السنوات الأخيرة. وتتسبب مثل هذه الأعمال - التخريب والنهب والبيع والشراء - في فقدان المعلومات والأشياء المهمة إلى الأبد، بل وتُدمّر تاريخ وتراث البلاد والبشرية جمعاء.